الرابط السوسيولوجي الأسري وإشكالية نقل القيم والمعايير الاجتماعية

Le lien social familial et la problématique du transfert des valeurs et normes socials

د. أحمد صباح، د. هند بن حميدة[2]

hind benhmida2,Dr. Ahmed sebbah 1 Dr

[1] جامعة خميس مليانة – الجزائر **a.sebbah@univ-dbkm.dz**

[2] جامعة غليزان – الجزائر ، **hindabenh@yahoo.fr**

تاريخ الاستلام: 2022/01/08 تاريخ القبول: 2022/07/05 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص : بعد تطبيقها لمنهج الوصفي والتحليلي تهدف هذه الدراسة لرصد إسهامات واحدة من أقوى و أقدم النظم الاجتماعية من خلال تفاعلاتها التربوية الأسرية مع أبنائها ،وعلى اعتبار أدبيات الأنتروبولوجيا التي تؤكد أنه لكل فرد في الأسرة دور فاعل يقوم به سيما الأدوار المتعلقة بالوالدين، وفي ظل أهم الخصائص البنيوية للأسرة كيف لها أن تنقل قيم التأهيل الاجتماعي وقيم الضبط والامتثال والاندماج الأمن داخل المجتمع في ظل التغيرات العنيفة الحاصلة على الأسرة الممتدة والنووية على حد سواء، وخلصت الدراسة لـ:

1. وجود مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الضبط الاجتماعي .
2. وجود مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الاندماج الاجتماعي .
3. وجود مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الامتثال الاجتماعي.
4. المساهمة الفعلية للأسرة في إرساء قيم التأهيل والتعلم الاجتماعي.
5. وجود صعوبات وتحديات تواجه الأسرة في نقل القيم والمعايير الاجتماعية .

الكلمات الدالة : الأسرة،الرابط الاجتماعي الأسري،الضبط الاجتماعي،التعلم الاجتماعي، الاندماج، الامتثال، القيم والمعايير الاجتماعية.

Résumé : Après l'application de la méthode d'étude descriptive et analytique vise à surveiller les contributions de l'un des plus forts et les plus anciens systèmes sociaux grâce à des interactions éducatives de la famille avec leurs enfants, et d'examiner la littérature l'anthropologie qui stipule que tout le monde dans la famille un rôle actif à jouer dans des rôles particuliers ayant trait aux parents, et des caractéristiques structurelles les plus importantes de la famille, comment elle peut transmettre les valeurs de la réinsertion sociale et les valeurs de contrôle, de conformité et d'intégration de la sécurité dans la société à la lumière des changements violents dans la famille étendue et nucléaire.

- L'existence des valeurs familiales liées à la variable d'ajustement social.
- L'existence des valeurs familiales liées à la variable d'intégration sociale.
- L'existence des valeurs familiales liées à la variable de conformité sociale.
- La contribution réelle de la famille à l'établissement des valeurs de la réadaptation et de l'apprentissage social.
- L'existence de difficultés et de défis auxquels la famille est confrontée dans le transfert des valeurs et des normes sociales.

Mots-clés: famille, lien social familial, contrôle social, apprentissage social, intégration, conformité, valeurs sociales et normes.

مقدمة :

تؤكد نظرية التعلم الاجتماعي على التفاعلية الحتمية المتبادلة و المستمرة للسلوك ، والمعرفة ، والتأثيرات البيئية ، وعلى أن السلوك الإنساني ومحدداته الشخصية والبيئية تشكل نسقا ونظاما مترابطا من التأثيرات المتبادلة والمتفاعلة فإنه لا يمكن إعطاء أي منها مكانة متميزة سيما العمليات التي تتم داخل الأسرة، فالأفراد يقومون ببعض السلوكيات يفكرون فيما هم يعملون، واعتقاداتهم تؤثر في كيفية تأثر سلوكهم بالبيئة فالعمليات المعرفية تحدد أي المثيرات تدرك قيمتها وكيف ننظر لها وكيف نتصرف بناء عليها، وتسمح العمليات المعرفية أيضا باستخدام الرموز والدخول في نوع من التفكير يسمح بالتخمين بمجموعة التصرفات المختلفة ونتائجها، لأن تصرفاتنا تمثل انعكاسا لما في البيئة من مثيرات فنحن قادرين على تغيير البيئة الحاضرة وبذلك ننظم ونرتب التعزيزات لأنفسنا لتؤثر في سلوكنا، وخلال عملية التفاعل الأسري المتبادل ، الحدث نفسه يمكن أن يكون مثيرا أو استجابة أو معززا .

وتظهر جملة التأثيرات الأسرية المتبادلة من خلال : (السلوكات ذات الدلالة ،والجوانب المعرفية ، و جملة الأحداث الداخلية التي يمكن أن تؤثر على الإدراكات والأفعال، والمؤثرات البيئية الخارجية، وتأخذ عمليات المعرفة شكل التمثيل الرمزي للأفكار والصور الذهنية وهي تتحكم في سلوك الفرد وتفاعله مع الأسرة و البيئة كما تكون محكومة بهما و تشتمل محددات السلوك على مجموعة التأثيرات المعقدة التي تحدث قبل قيام السلوك وتشمل: (الأحداث العاطفية والمتغيرات الفسيولوجية ، المعرفية) والتأثيرات الموالية التي تتبع السلوك وتتمثل في أشكال التعزيز والتدعيم أو العقاب الخارجية أو الداخلية، لذا وجب على الوالدين الإحاطة بحجم هذه التأثيرات .

السلوك لا يتأثر بالمحددات البيئية فحسب ولكن البيئة بمثابة نتاج لمعالجة الفرد لها ، ولذلك فالناس يمارسون بعض التأثيرات على أنماط سلوكهم من خلال أسلوب معالجتهم للبيئة ومن ثم فالناس ليسوا فقط مجرد ممارسين لردود الفعل إزاء المثيرات الخارجية ولكنهم قادرين على التفكير والابتكار وتوظيف عملياتهم المعرفية لمعالجة الأحداث والوقائع البيئة

(،http://www.fao.org/wairdocs/af196a/af196a00.htm)

وعليه فإن التربية الأسرية الوالدية تعتمد اعتمادا كبيرا على الملاحظة كون أن معظم السلوك الإنساني متعلم باتباع نموذج أو مثال حي وواقعي وليس من خلال عمليات الإشراط الكلاسيكي أو الإجرائي ، فبالملاحظة الدائمة لسلوك الأب والأم تتطور الفكرة عن كيفية تكون سلوك ما وتساعد المعلومات كدليل أو موجه لتصرفاتنا الخاصة و يمكن بالتعلم عن طريق ملاحظة الآباء تجنب عمل أخطاء فادحة ، أما الاعتماد على التعزيز المباشر يجعل الإنسان يعيش في عالم خطير.

معظم سلوك الأبناء متعلم من خلال الملاحظة سواء بالصدفة أو بالقصد . فالطفل الصغير يتعلم الحديث باستماعه لكلام الآخرين وتقليدهم فلو أن تعلم اللغة كان معتمدا بالكامل على التطويع أو الإشراط الكلاسيكي أو الإجرائي فمعنى ذلك أننا لن نحقق هذا التعلم، فالملاحظون قادرون على حل المشاكل بالشكل الصحيح حتى بعد أن يكون النموذج أو القدوة فاشلا في حل نفس المشاكل، فالملاحظ يتعلم من أخطاء القدوة مثلما يتعلم من نجاحاته وإيجابياته . والتعلم من خلال الملاحظة يمكن أن يشتمل على سلوكيات إبداعية وتجديدية . والملاحظين يستنتجون سمات متشابهة من استجابات مختلفة ويصفون قوانين من السلوك تسمح لهم بتجاوز ما قد رأوه أو سمعوه، ومن خلال هذا النوع من التنظيم نجدهم قادرين على تطوير أنماط جديدة من التصرف يمكن أن تكون مختلفة عن تلك التي لاحظوها بالفعل

عندما يرتب الإنسان المتغيرات البيئية الموقفية ويبتكر أسسا معرفية لإنتاج الآثار المرغوبة التي يمكن اشتقاقها من المتغيرات فإنه يمارس خاصية تنظيم وضبط الذات، وعلى ذلك فإن الطاقة أو القدرة العملية تكون مشغولة بالتفكير الرمزي الذي يمدنا بالطرق أو الوسائل أو الأساليب أو الاستراتيجيات التي تمكننا من التفاعل المستمر والناجح مع البيئة .

ويقصد بالتعلم الاجتماعي في صوره الأولى قدرة الأباء على اكساب أبنائهم استجابات أو أنماط سلوكية جديدة من خلال موقف أو إطار اجتماعي .

توجد ثلاثة عوامل تؤثر في عملية الاقتداء والمحاكاة وهي (زغول، 2006، صفحة 138) خصائص القدوة وصفات الملاحظ و آثار المكافآت المرتبطة بالسلوك أو نتائج المكافآت المرتبطة بالسلوك وكذا مدى التوافق بين القيم السائدة والمحددات الثقافية والاجتماعية والدينية والأخلاقية من ناحية وبين ما يصدر عن النموذج فمثلا تصعب الدعوة إلى الأصالة والاعتماد الكلي على مآثر الماضي في ظل ظروف تفرض فيها التكنولوجيا المعاصرة نفسها على كافة مناشط المجتمع وحركته ضف إلى ذلك ملاءمة الظروف الموقفية التي يحدث فيها التعلم بالملاحظة من حيث الزمان والمكان والوسيلة وحجم التفاعل القائم بين الفرد الملاحظ والنموذج الملاحظ (خليل ح.، 2009، صفحة 23) من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة والتي نحاول من خلالها التعرف على إسهامات الأسرة في نقل القيم والمعايير الاجتماعية المهمة كي ينمو الطفل سليما اجتماعيا متشبعا بقيم الضبط والامتثال للقوانين الخاصة والعامة وقيم الاندماج الأمن في بيته وحيه ومجتمعه .

1- مشكلة الدراسة و أسئلتها :

في أدق معاني النظرية أنها صياغة لجملة العلاقات الظاهرة بين مجموعة معينة من الظواهر (الخروبجي، 1980، صفحة 96)او القضايا التي يجب ان تتوافر فيها شروط تعبر عنها بدقة وتنسقها البعض مع الآخر وتوضع في شكل يجعل من الممكن انشقاق تعميمات كي تكون هذه القضايا مثمرة، تكشف الطريق لملاحظات ابعد مدى وتعميمات تنمي مجال المعرفة (الرحمن، 2003 ، صفحة 59)

ونحن في هذه الدراسة سنحاول الغوص في التربية الأسرية التي تطمح دائما في إعطاء الجمال و الكمال للروح والجسد معا لكل أبنائها ونصوغ العلاقات الحاصلة بين أفرادها من خلال تفاعل مكونات رئيسية ثلاث وهي السلوك والمحددات المرتبطة بالشخص والمحددات البيئية .

وقد لاحظ باندورا ان التاثر بسلوكات النماذج يتضمن ثلاث آليات أولها العمليات الإبدالية Reciprocal processes فوفقا لهذه الآلية يتعرض الفتى في أسرته مباشرة الى خبرات متعددة كي يتعلمها وما يترتب عنها من نتائج تعزيزية أو عقابية وقد استنتج باندورا ان التعلم الاجتماعي لا يتطلب بالضرورة المرور بالخبرات المباشرة وإنما يمكن تعلمها على نحو بديلي غير مباشر ،كما وان النتائج المترتب على سلوك النماذج مثل التعزيز والعقاب لها دور هام في زيادة الدافعية وإضعافها في تعلم محل هذا السلوك كما وان هذا النوع من التعلم لا يتم على نحو حرفي وإنما يتم على نحو انتقائي اذ ليس بالضرورة أن يتم اداء كل ما يتم تعلمه من خلال الملاحظة المباشرة وإنما يتم تمثله وتخزينه في الذاكرة رمزيا.

وبإسقاط ما جاء به باندورا على الأسرة هذا النسق الذي يتطلب منه التكيف مع البيئة التي تحيط به وأن يقوم أيضا بتأمين مجموعة من الوسائل المادية والمعنوية الضرورية لتحقيق أهدافه التربوية، في إطار نمط من التوزيع المتبادل بينهم

من خلال تأثير الوالدين عن طريق التنسيق بين مجموعة من المدخلات والموارد والعمل على استخدامها بصورة مثلى كي يصل ويكون نموذج سلوك يحتذى به .

وقد حرص بارسونز باستمرار على أهمية وجود متطلب وظيفي هام و هو المحافظة على النمط عن طريق طرح عدد من الخصائص والسمات العامة والتي تتمثل في المهارات اللازمة والتخصص والحوافز المادية والمعنوية والسمات الشخصية للأباء .

ولفهم وتحليل أي ظاهرة من الظواهر المراد دراستها بعمق لا بد من انتهاج مجموعة من الإجراءات تم سنها من طرف علماء المنهجية أثبتت جدواها تجريبيا حيث تختلف هذه المناهج باختلاف طبيعة الموضوع ، وفي هذا السياق نجد مادلين قراويتز (Madeleine Grawitz) تقول بان المنهج " يعني مجموع العمليات التي تنطبق عليها أخلاقيات البحث من أجل الوصول إلى الحقائق مهما كانت تبعاتها فنظهرها ونتفحصها

هذا المفهوم للمنهج في المعنى العام هو مسار منطقي مطابق لكل الخطوات العلمية التي تسمح بملاحظة هذه الحقائق مثل مجموع القواعد المستقلة لأي بحث أو محتوى خاص و حرصا على أن نكون قد تتبعنا أبجديات العمل المنهجي الحق ، وعملا بهذه الرؤية نقف في دراستنا على استعمال المنهجين ،المنهج الوصفي باعتباره منهجا يمكننا من الحصول على المعلومات والبيانات التي تصور لنا الواقع المتعلق بالأسرة بحيث ساهم هذا الوصف في تحقيق عدة أهداف وهي امكانية صياغة بعض التعميمات باعتبارها سندا متينا قامت عليه تصوراتنا وكذا جمع المعلومات الدقيقة حول موضوع الدراسة ، كون أن تشخيص الظاهرة والإحاطة بها والمتعلقة هنا أساسا بتتبع مسار التعلم الاجتماعي للفتية داخل الأسرة الممتدة أو النووية على حد سواء ومن ثم الوصول إلى استنتاجات قد تكون بعيدة للوهلة الأولى عن المشاهدة والملاحظة على مردود الفتية في الوسط الاجتماعي ، هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد " طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة (زغول، 2006، صفحة 143) ومن هذه المنطلقات الفكرية الرائدة يمكننا طرح التساؤلات المهمة التالية :

هل تقدم الأسرة الجزائرية مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الضبط الاجتماعي ؟

هل تقدم الأسرة الجزائرية مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الاندماج الاجتماعي ؟

هل تقدم الأسرة الجزائرية مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الامتثال الاجتماعي؟

هل تساهم الأسرة الجزائرية مساهمة فعلية في إرساء قيم التأهيل والتعلم الاجتماعي؟

ماهي أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه الأسرة الجزائرية في عملية نقل القيم والمعايير الاجتماعية ؟

2- فروض الدراسة :

- تقدم *الأسرة* الجزائرية مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الضبط الاجتماعي .
- تقدم الأسرة الجزائرية مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الاندماج الاجتماعي .
- تقدم الأسرة الجزائرية مضامين قيمية أسرية تتعلق بمتغير الامتثال الاجتماعي.
- تساهم الأسرة الجزائرية مساهمة فعلية في إرساء قيم التأهيل والتعلم الاجتماعي.
- تواجه الأسرة الجزائرية صعوبات وتحديات تواجه الأسرة في نقل القيم والمعايير الاجتماعية .

3- تحديد المفاهيم المتعلقة بالدراسة :

أ-مفهوم التعلم الاجتماعي:

التعلم الاجتماعي لغة : من علم يعلم تعلما أي :التدريب و تجديد معلومات وإعطاء الصفات العقلية والخلقية التي تستهدف التقدير. (العربية، منجد اللغة العربية ، 2001، صفحة 430)

أما اصطلاحا : فهو تنمية وتحسين الإتجاهات والمعرفة واعطاء نماذج السلوكيات المتطلبة في مواقف العمل (الخشاب، بدون سنة، صفحة 55).

ب - مفهوم الضبط الاجتماعي :

الضبط الاجتماعي لغة : من ضبط يضبط ضبطا أي أصلح السير و نظم الحركة – وجعلها تعمل بدقة . ضبط ساعة أي أصلحها بدقة وجعلها في وضع صحيح (العربية، منجد اللغة العربية ، 2001، صفحة 869).

أما اصطلاحا : فيستخدم مصطلح الضبط الإجتماعي للإشارة الى ان سلوك الفرد وافعاله محدود بالجماعات والمجتمع المحلي الكبير الذي يعد عضوا فيه اما الوسائل التي تحقق الضبط الإجتماعي فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية .

ومن اقدم تعريفات الضبط الإجتماعي تعريف روس E.A.ROSS الضبط الاجتماعي هو السيطرة الاجتماعية المقصورة التي تؤدي وظيفة معينة في المجتمع (غيث، قاموس علم الاجتماع ، 1985 ، صفحة 418)

كما يرى جورفيتش ان " الضبط هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع ككل في ضبط والصراع " (جابر، 2000، صفحة 135)

ج- مفهوم الاندماج الاجتماعي:

الاندماج الاجتماعي لغة:انصهار،امتزاج ، اندماغ وتستعمل لاندماج الشعوب و اندماج الطبقات الإجتماعية أي اختلاطهم واتحادهم و اندماج ماهر بين المجموعة أي انضمام إلى ما هو أوسع وأمثل ، دخول ضمن جماعة - اندماج دول إلى نظام اتحادي واندماج غرباء في بيئة أي تكيفهم وانسجامهم معها .

أما اصطلاحا : فتتعد معانيه حسب اختلاف تخصصاته : الإندماج الإجتماعي هو مفهوم اجتماعي هام ومجال خصب للدراسات الإجتماعية وقد كانت الدراسات في هذا الموضوع كثيرة ونظرا لأهمية ذفي الحياة العلمية والعملية ومن بين الذي عرفون نجد **روبرت بارك وارنت برجس** : حيث يقولان :" انها عملية اختراق اندماج وخلالها يكسب افراد المجموعات ذاكرات ومشاعر ومواقف من مجموعات واشخاص آخرين وذلك بمقاسمتهم تجاربهم وتاريخهم ليندمجوا معهم في حياة مشتركة " (العرضي، 1985 ، صفحة 184)

وفي هذا الإتجاه قدم ارنولد غرين تعريفا لظاهرة الإندماج كما يلي :" قد يتمكن الأفراد و المجموعات من اكتساب الذاكرات والمشاعر والمواقف من اشخاص آخرين ولكن دون مشاركتهم تجارتهم بذلك انفسهم وقد خلفوا عن الإندماج معهم في حياة ثقافية مشتركة " (العرضي، 1985 ، صفحة 184)

د- مفهوم الامتثال الاجتماعي الامتثال الاجتماعي لغة : امتثال : هو الرضوخ و الخضوع و امتثل الأوامر و امتثل والده أي تصرف وفق أوامر و ونواهي (العربية، منجد اللغة العربية ، 2001، صفحة 1319).

أما اصطلاحا : فقد كان للامتثال تعاريف عديدة نسوق منها ما يلي : - تعريف (**هانري جانس**) في كتابة(**عن علم الإجتماع**) وفيما يقول :" أن فكرة الامتثال هي أن الأفراد يوجهون إلى معايير اجتماعية تكون داخليا جزء من شخصيتهم لهذا فهذه المعايير عبارة عن فعل ضمن مجموعة أنواع السلوك المسموح " (غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، بدون سنة، صفحة 419).

تعريف محمد عاطف غيث : هو سلوك متطابق لتوقعات الجماعة ويعكس مسايرة القواعد والمعايير الإجتماعية ويعبر عنه باستجابة تكون متشابهة لسلوك الاخرين او باستجابة تحديد طريقها وفقا لعادات الجماعة ومعايير ويعرف الامتثال ايضا على أنه تقليد طوعى لنماذج شائعة للفعل مقابل العمل العدوانى السلبى (جابر، 2000، صفحة 12)

تعريف بارسوتو : هو التدريب الاجتماعى على الرموز التي تحدد وتوجه المجتمع من حيث تركيبته وعلاقاته والإمتثال في الحقيقة انما هو ادراك لرسائل الدين والقيم الرفيعة و من ثم الأخذ برموزها في الشكل ممارسات اجتماعية تتبع الأفراد بتبادل العلاقات و العواطف والإهتمام وتقدير امور الأسرة والمجتمع (غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، بدون سنة، صفحة 96)

يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للدلالة على أن سلوكات الأفراد وعلاقتهم تسير وفق إطار اجتماعي ، وامتثال الفرد للقواعد السلوكية التي يضعها المجتمع يتم بميكانيزمات اجتماعية معينة تضعها الجماعة .

4- أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة أهداف مركزة نوجزها في خمس نقاط أساسية وهي:

- البحث عن المضامين القيمية الأسرية المتعلقة بمتغير الضبط الاجتماعي .
- البحث عن المضامين القيمية الأسرية المتعلقة بمتغير الاندماج الاجتماعي .
- البحث عن المضامين القيمية الأسرية المتعلقة بمتغير الامتثال الاجتماعي.
- التعرف على الإسهامات الفعلية للأسرة في إرساء قيم التأهيل والتعلم الاجتماعي.
- التعرف على الصعوبات والتحديات التي تواجه الأسرة في نقل القيم والمعايير الاجتماعية .

5- حدود الدراسة :

أ- حدود موضوعية:

تتحدد الدراسة دائما بأطر وحدود موضوعية ، حدود دراستنا الموضوعية هاته هو دراسة الرابط الاجتماعي الأسري وإشكالية نقل القيم والمعايير الاجتماعية المتمثلة في قيم التأهيل والتعلم الاجتماعي والضبط والامتثال والاندماج الامن في المجتمع.

ب- حدود زمانية :تمت عملية التحليل والوصف لهذا الموضوع في شهري فيفري ومارس من سنة 2018

6- الأسرة وقيم الضبط الاجتماعي : لقد نال الضبط الاجتماعي قدره من العناية لدى علماء الاجتماع خاصة المعاصرون ، ومن بين أقدم التعريفات نجد تعريف **روس** E.ROSS : " الضبط الاجتماعي هو السيطرة الاجتماعية المقصودة التي تؤدي وظيفة معينة في المجتمع (زغول، 2006، صفحة 138)كما يرى **بارك وبيرجس** : " بأن كل المشكلات الاجتماعية تتحول في النهاية إلى مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماع (جابر، 2000، صفحة 749).

كما تصور **جورج هربرت ميد** "أن الضبط الاجتماعي يستند أساسا إلى بناء الذات حيث يعتمد على درجة تقبل الفرد الاتجاهات من يشاركونه الأنشطة الاجتماعية في الجماعة (الخشاب، بدون سنة، صفحة 35)وهذا بعد اجتماعي نفسي .كما توجد دراسات للضبط الاجتماعي تربطه بالثقافة ، ومثال ذلك **جورفيتش** يرى أن : " الضبط الاجتماعي هو مجموع الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع ككل في ضبط التوتر والصراع (E.ROSS، 1989، صفحة 312)

كما يعرفه علماء الاجتماع التطبيقي والتجريبي بأنه مجموع وسائل وتشريعات وقوانين وأنظمة تشرف على الجوانب المختلفة للنظام الاجتماعي وهذا للمحافظة على البنية الاجتماعية (الخشاب، بدون سنة، صفحة 41)والضبط هو مجموعة قيود اجتماعية ثقافية تعمل على توجيه وضبط سلوك الفرد بما يتلائم وحياة الجماعة ونظامها وتقاليدها

.وهذا حتى يستطيع المجتمع أن يقوم بوظيفة متناسقة ومكتملة والفرد بخضوعه لهذه القواعد إنما يعبر عن تأييده لمستويات السلوك الرسمي أو غير الرسمي.

فالرسمي هو ذلك الذي يظهر في شكل قوانين وقواعد ولوائح تنظيمية تضعها السلطة ، أما الضبط الاجتماعي غير الرسمي فيتمثل في الرأي العام والموضة وتفرضه جزاءات غير رسمية كالسخرية والثناء ، وهدف الضبط هو النظام L'ordre وتدعيم القيم الاجتماعية . *من خلال دراسة آراء علماء الاجتماع في الضبط* الاجتماعي نلخص إلى اعتبار أن الضبط الاجتماعي عملية اجتماعية تتميز بالحركية وتستهدف تحقيق النظام الاجتماعي وذلك بضمان إتساق البناء الاجتماعي وضمان أداء الوحدات البنائية لوظائفها على أكمل وجه وبطريقة منسقة مع بقية وحدات البناء الأخرى ، بحيث لا يمكن أن يستمر النظام الاجتماعي وبناءه غير منسق ولا يمكن تصور تطور وحدات على حساب أخرى وهذا ما يصيب البناء الاجتماعي بالوهن والضعف وبالأخص داخل الأسرة .

إن الأهمية العلمية لدراسة الضبط الاجتماعي جعل علماء الاجتماع يولونه أهمية بالغة في دراساتهم و خاصة في سياق دراستهم للنظام الاجتماعي من حيث بنيته و وظيفته محاولة منهم وضع إطار نظري للضبط الاجتماعي يساهم في إثراء المعرفة ثم الاستفادة من هذه المعرفة أو النظرية بتطبيقها عمليا بما يخدم الاستقرار الاجتماعي لكن الضبط الاجتماعي لا يمكن أن نتصور فاعليته إلا عندما يكون نابعا من القانون الاجتماعي و هذا الأخير يعطيه صبغة التبرير العقلي و بالتالي ضمان فاعليته.

إن الوعي بفكرة و طبيعة القوانين الاجتماعية يعتبر جوهرا نظريا و عمليا لفهم الضبط الاجتماعي ثم كأساس لدراسته دراسة علمية ، و كأساس عملي للمحافظة على النظام الاجتماعي و ضمان استقراره و فهم ما يجري داخل هذا النظام و بالتالي إيجاد الوسائل الكفيلة بالمحافظة على النظام و ضبط السلوكات و العلاقات و مراقبة العملية الاجتماعية المختلفة (غيث، قاموس علم الاجتماع ، 1985 ، صفحة 70).

والوعي بطبيعة القوانين الاجتماعية جاء وليد البدايات النظرية و التأملات الفكرية في تاريخ التفكير الاجتماعي ، فالعلامة ابن خلدون في سياق حديثه عن طبيعة المجتمع و مميزاته وجد أنه من الضروري إقامة نظام اجتماعي متكامل يسوس البناء الاجتماعي و يضبط العمليات و السلوكات و العلاقة الجارية داخله.و قد إعتبر الدين أهم وسائل الضبط الاجتماعي بما ينطوي عليه من قوانين منظمة للعلاقات و المعاملات كما يقصد به علماء الاجتماع أنه يتضمن توجيها (خاصا) مقصودا معينا يرتكز على عمليات بحث و استقصاء وتحليل علمي للوضع الاجتماعي القائم ،و الجوانب التي يمارس فيها الضبط،و هو يتضمن فكرة العمل و تصميم اجتماعي معين لتكييف النظام مع مقتضيات تطور البناء الاجتماعي و التغيرات التي تطرأ عليه ، فالنظام الاجتماعي محكوم بقانون التطور و التغير و الذي يجب أن يراعى في أي عملية للضبط، و هو يتضمن بهذا المعنى عناصر لابد من ذكرها .

إن فكرة التدخل في النظم الاجتماعية تعني أنه من الواجب التدخل لتعديل النظام الاجتماعي و وضع الضوابط الضرورية للمحافظة على استقرار النظام . وهذا إنما يتم نتيجة ما يصيب القواعد و العادات و السلوكات و العلاقات من الحركية تتطلب مسايرتها بما يخدم مصلحة الجماعة، وهذا بانبثاق عادات وطرق جديدة للمحافظة على توازن القوى وضمان تكيف القوى الاجتماعية مع مقتضيات هذه الدينامية.

ثم إن هذا التدخل في النظام الاجتماعي إنما يكون تدخلا هادفا وواعيا ويرتكز على تخطيط ونظرة علمية ومنهجية ، والضبط هنا يتم بأشكال مختلفة وبدون تمييز بين تدخل

السلطة الحاكمة والسيطرة الاجتماعية وهو يتم في أغلبه عن طريق التعاون بين الأفراد في تحقيق مصلحتهم الجماعية مع الهيئات والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كالأسرة والمدرسة والحكومة .

إن الضبط الاجتماعي يرتكز أساسا على القانون الاجتماعي ، فكل نظام في الحياة الاجتماعية مهما تعرض للتطور والتغيير فإنه يعبر عن ظاهرة معينة فهناك قوانين اجتماعية نابعة من الطبيعة البشرية كالغرائز والرغبات تخضع للضبط الاجتماعي المحدد للنظام الاجتماعي بحيث تحقيق هذه الحاجيات والرغبات في إطار قيم اجتماعية ومعايير معينة فوسائل الضبط هنا تعبر عن القانون الاجتماعي من حيث أنها ضوابط آمرة أو ناهية وهنا يمكن الخروج عن هذه الضوابط الاجتماعية بحكم أنها معيارية أخلاقية وبحكم ظروف معينة وتماشيا مع الدينامية الاجتماعية وكون الضبط الاجتماعي هدفا يقتضي أن يضع في الحسبان العلاج الضروري للحالات غير السوية والانحرافات في النظام الاجتماعي بما يصلح البناء الاجتماعي ووظائفه عن طريق الوسائل الوقائية والضبط القهري

إن هدف الضبط هو حفظ النظام مع عدم إغفال الدينامية الاجتماعية لإشباع حاجات البناء الاجتماعي حفاظا على التماسك الاجتماعي وهذا بايجاد نوع من الاجتماع على تقبل الإستاتيكية ومواكبة الديناميات ، وذلك بغرس شعور مشترك للأغلبية يتعلق بالنشاطات المشتركة وبالضبط هنا يتخذ أشكالا مختلفة كالدين والتربية والآداب والتشريعات والواجبات ،إن الوظيفة الأساسية للضبط الاجتماعي هي إيجاد إطار محدد للسلوك الذي يجب اتباعه باعتباره ملائما لنظامه ومعاييره في تأدية الفرد لدوره وبطريقة معينة.كما يتضمن الضبط الاجتماعي عنصر التبرير العقلي والتصميم الغائي للتغير والتطور وهذا عن طريق الوعي بضرورة تحقيق الهدف المرجو.

إن دراسة التكاملية التتبعية والدينامية للضبط يكشف لنا كثير من مظاهر وركائز النظام الاجتماعي الأسري، فلا يستطيع المجتمع القيام بوظائفه على أكمل وجه بدون وجود ضوابط تضمن فعاليته وبالأحص داخل الأسرة .

إن الأسرة تمثل وحدة عضوية يقوم فيها كل فرد بوظيفته المرجوة منه للحفاظ على سلامة هذا البنيان ، ويمثل الإلزام الخلقي في هذا البنيان جانب مهم بحيث أنه يقوم على أساس تربوي وتقليدي وهو لا يرتكز على النفعية الذاتية أو إنكار الذات وإنما على الإيمان بضرورة تحقيق هدف الجماعة التي يكون الفرد عضوا فيها باعتبار أن أهدافه وحاجاته مشتركة مع غيره، إلا أن القاعدة الخلقية نسبية تختلف باختلاف المجتماعات وما قد يراه مجتمع ما خيرا يراه الآخر شرا، ففي المجتماعات الرأسمالية تسود فكرة أن كل ما يحقق الملكية الفردية ويؤمنها هو خير والعكس صحيح ، على عكس الشيوعية فإنها تناقض هذا المبدأ إذ أنها تؤكد على الملكية الجماعية وتنتقص من قيمة الملكية الفردية كونها استغلالية. كما يوجه علماء الاجتماع المحدثين عنايتهم إلى موضوع الأخلاقية الأسرية باعتبارها ضوابط تنظيمية للعلاقات الصناعية ومعايير للعلاقات العائلية وتعتبر الضوابط الخلقية مجدية كونها نابعة من الإحساس الخاص وتعبير عن الإرادة الشخصية ولا يترتب عليها جزاء محددا مما يجعلها تختلف عن الضوابط الدينية والقانونية وأساس الإلتزام بالضوابط الخلقية توقع رضى الجماعة واستهجانها لسلوك معين ، وهي نتيجة تجربة اجتماعية ولذلك فهي محببة لدى الأفراد ومدافع عنها بضمائرهم الفردية والجماعية لضمان تطور وسلامة البنيان الاسري. (الخشاب، بدون سنة، صفحة 88) كما ظهر في المجتمعات الراقية وضعية تشجع على الحفاظ على الضوابط الخلقية وحمايتها وردع من يخالفها مثل ما ينص عليه القانون الألماني النازي بأن من يخالف بفعل الشعور الشعبي يعاقب بالحبس أو بالتغريم .

كما يمثل الالتزام الخلقي الديني قواعد ضابطة للسلوكات والعلاقات الاجتماعية ويتمثل في كون الضبط الديني ضرورة لازمة مجبرة في كون أنها تستند إلى القداسة ومن يخالفها فإنه يلقي جزاءات وعقوبات صارمة من الإله أو الروح المقدسة .

كما لا يجب إغفال أن القواعد الدينية الضابطة كانت ضوابط لها صفة القانونية وهذا ما نستشفه من الحياة الاجتماعية للمجتمعات التاريخية خاصة في العصور الوسطى ، المجتمعات الأوروبية بحكم أن رجال الدين كانوا يسوسون المجتمع ، والضبط هنا قهري تترتب عنه جزاءات حسب نوع السلوك .

والشرائع القديمة المنظمة للمجتمعات التاريخية كانت مزيج من القواعد الخلقية والدينية والقانونية ، وهنا يصعب الفصل بين القواعد الدينية والخلقية وقد استطاعت القواعد القانونية الانفصال عن القواعد الدينية في بعض الطقوس المختلفة ، هذا وتعتبر التربية عملية اجتماعية سياسية تمارس من خلالها الأسرة الرقابة على أفرادها حيث أن التربية هي انعكاس للإرادة والطرح الاجتماعي وهي تعكس الوضعية السياسية والاقتصادية والدينية لذلك المجتمع .

وبذلك فهي تهدف إلى تنشئة الفرد تنشئة اجتماعية Socialisation بما يخدم أهداف المجتمع والإيديولوجيات السائدة فيه ، وهذا لضمان تكيفه واندماجه داخل هذا المجتمع فهي بهذا تربط الأفراد بتراثهم الاجتماعي وتتولى هذه المهمة عدة مؤسسات بداية بالأسرة إلى المدرسة إلى المجتمع الكبير.

فالتربية الأسرية إذن هي سلطة اجتماعية ضابطة تلزم الأفراد الأخذ بسنن معينة وقواعد معينة إرتضاها المجتمع ، والتربية نسبية تختلف من مجتمع إلى آخر وكل مجتمع يقدم التربية اللازمة لنظامه والتي تتماشى وطبيعته وطموحاته.

والتربية الأسرية باختصار هي أداة مراقبة اجتماعية تعمل على صياغة موقف اجتماعي متماثل نحو ظاهرة معينة ، وهذا بغرس الأنماط الثقافية السائدة .

تعتبر قيم الضبط الاجتماعي ضرورية للحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي وضمان استقرار وفاعلية مؤسساته بما يحفظ البناء والوظيفة الاجتماعيين ، ولكل مجتمع قواعد ضابطة يرتضيها لنفسه.ومن المعروف أن تجمع الأفراد في جماعة معينة يضطرهم إلى ضبط سلوكاتهم ودوافعهم الفردية ، بما يحقق المصلحة الجماعية ، وهذه الضوابط الجماعية ما تلبث أن تأخذ صفة الديمومة بملازمتها للبنيان الاجتماعي .

فتكون بذلك عادات وتقاليد وأعراف الجماعة ، فتتخذ قوة إلزامية تامة وشاملة ذات طبيعة خلقية معيارية ، وتمارس سيطرتها على التنظيم الاجتماعي وتقوم بواجبين أساسين .

فالأول هو العمل على قضاء الاحتياجات الأولية والرغبات حسب القواعد المتعارف عليها اجتماعيا كما تقوم من ناحية أخرى بضبط سلوك الأفراد وتعديل مواقفهم واتجاهاتهم في التعامل فيما بينهم .

وما يساعد على هذا هو احتواء البناء الاجتماعي على عوامل مساعدة كعملية التنشئة الاجتماعية ، وكذلك عن طريق التمثيل الاجتماعي الذي يشعر الأفراد أنهم أحرارا كونهم يتمثلون أن هذه الضوابط والقواعد أنماط ايجابية.

ومن ناحية أخرى فإن الحاجيات والرغبات الفردية ما تلبث أن تزداد خاصة إذا وجدت العامل المساعد والوسائل اللازمة .

وهذا يستلزم وجود قوة تحقق لهم هذه الرغبات كما تضبط ميولاتهم وتسيطر عليها بحيث يحس فيها الأفراد بالقصر والإكراه كونها قواعد أخلاقية واجتماعية طبيعية تعالج رغباتهم وتضبطها والضبط هنا هو ضرورة وظيفية بيولوجية واجتماعية .

كما ذهب العلامة ابن خلدون إلى أنه لا بد من وازع حاكم للبشر في اجتماعهم تارة يكون صادرا عن شرع منزل وأخرى إلى سيادة عقلية تتوقع جزاءاتهم وفقا للمصلحة العامة والمصلحة الخاصة بالحاكم لحفظ حكمه .

إن المجتمع الجزائري وكغيره من المجتمعات الأخرى مر بمراحل وأجيال مختلفة ، في كل مرة يأخذ نظاما معينا مناسبا لروح تلك الفترة ، وكان الضبط الاجتماعي آنذاك يأخذ في كل مرة صفة وشكل ذلك النظام السائد (غياث، الجزائر 1984، صفحة 112) وفي القرن العشرين مرّ المجتمع الجزائري بمرحلتين هامتين هما مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال وفي خلال هاتين المرحلتين كان النظام الجزائري مختلفا عنه في الأولى عن الثانية مما جعل الضبط الاجتماعي يختلف بين المرحلتين ولو كان الاختلاف غير كبير جدا .

هذا مع عدم إغفال مظهر آخر من مظاهر الضبط الاجتماعي وهو الضبط الأخلاقي ، فإن هذا الشكل الأخير من الضبط يشكل في كل المراحل التي مر بها المجتمع الجزائري أبرز مظاهر الضبط الاجتماعي وتظهر مميزات هذا الضبط في سلوكيات ومعاملات الأفراد فيما بينهم وكذلك في الأعمال والعلاقات التي كانت تسود بين الأفراد حيث كان الفرد يعمل على إرضاء جماعته وتطبيق القواعد الأخلاقية في سلوكاته اليومية وفي الأعمال التي يقوم بها.

ويمكن أن نضرب مثلا في طريقة المعاملات الزواجية حيث أن الفرد يطبق مجموعة من الطقوس والأعمال كالخطبة وقراءة الفاتحة وهذا إنما هو تعبير عن أخلاق ومعايير وقيم اجتماعية سائدة حيث إنه ليس باستطاعة الفرد أن يخالف هذه التقاليد والمعايير لأنه سيلقي عقابا معنويا يتميز بالاستهجان والسخرية وعزل الفرد أما إذا هو طبق هذه المعايير في طريقة زواجه فإنه سيلقى ترحيبا وجزاء معنويا يتلخص في الرضى والمدح ، والفرد في هذا النوع من الضبط إنما يعمل على تحصيل مصلحته المشتركة مع باقي أفراد جماعته ، لأنه إن خالفها فإنه يخسر مصالحه التي كان سيحققها في جماعته.

إن هذه الأشكال الضبطية في الأسرة الجزائريه استمرت إلى مرحلة الاستعمار ومرحلة الاستقلال مع تغير في الضبط الديني الذي أصبح أكثر منه ارتباطا بالضبط الأخلاقي وقد انفصل الضبط القانوني عن الضبط الديني في مرحلة الاستعمار فكان الضبط القانوني وضعيا ، وبقي دور الضبط الديني يتلخص في كون أن امتثال الأفراد صادر عن خوفهم من لعقاب الإلاهي و طمعا في الثواب ، و أبرز مظاهره هو القيام بالواجبات المقدسة ، تطبيق الأوامر و النواهي الدينية كونها مقدسة تحوي مجموعة ميكانيزمات ضبطية كالجزاء بنوعيه الإيجابي و السلبي .

هذا مع استمرار الضبط الأخلاقي في أداء دوره كاملا ،لأن معيشة الجزائريين آنذاك كانت تتميز بالحياة الجماعية ، فالفرد يعتمد على المجتمع في تحقيق بعض حاجاته مما جعل انضباطه للقيم و المعايير السائدة يكون وثيقا ، و هو صادر عن إرادته و استحسانه لهذه المعايير لأنها تحقق هدفه .

و نلاحظ في بعض فصول القانون الجزائري أنه مستمد من الشريعة الإسلامية كقانون الأسرة مثلا، فهو هنا ارتبط بالضبط الديني ، أي امتزاج الضبط القانوني بالديني ،و هذا لاستحالة تطبيق قانون الأسرة مخالف لنظام الأسرة الجزائرية المميز بمجموعة من القواعد الدينية و الأخلاقية التي أخذت عمقها في المجتمع الجزائري .

من المعروف أن الدين الإسلامي هو الديانة التي يعتنقها الجزائريون ،و الدين الإسلامي هو شريعة سماوية تحوي قواعد المعاملات و العبادات ،و قد جاءت هذه الديانة لتنظيم حياة البشر، فهو بالتالي يحتوي على مجموعة قواعد و ميكانيزمات تعمل على تنظيم حياة البشر وضبط سلوكهم و العلاقات فيما بينهم .

والضبط هذا يستند إلى الجزاء السلبي و الإيجابي و هذا حسب درجة امتثال الفرد للأوامر والنواهي الدينية و الواجبات المختلفة كالعبادات وطرق المعاملات ، فالفرد المؤمن هنا ينضبط آليا للأوامر و النواهي الدينية من قداسة و خوف من العقاب وطمعا في الثواب ،و تتجسد مظاهر الضبط الديني في حياة المجتمع الجزائري في الطقوس الدينية

المختلفة كالعبادات و منها الصلاة ، الصوم، الزكاة...،و كذا تظهر ميكانيزمات الضبط في العلاقات الاجتماعية المختلفة و المعاملات بين الأفراد كطريقة البيع و الشراء مثلا.

إن أداء الواجبات كالعبادات في الأسرة الجزائري إنما هو تعبير عن انضباط أفراد هذا المجتمع (للدين) للقواعد الدينية ، وكذا الشأن بالنسبة للسلوكات والعلاقات المختلفة داخل الأسرة الجزائرية .

7- الأسرة وقيم الامتثال الاجتماعي :

ويعتبر الامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية في المجتمع الجزائري ظاهرة واضحة ، ذلك أن الأسرة الجزائرية تحيا بروح جماعية وشعور الفرد هو جزء من شعور الجماعة المحيطة به ، حيث يراعي الفرد في تصرفاته المختلفة الشعور الجماعي ومدى رضى واستهجان الجماعة للسلوك الذي سيقوم به ، لذلك فهو يكيف سلوكه وفق المعايير والقيم السائدة .

إن انضباط الفرد في أسرته للقواعد الأخلاقية والمعايير التي تضعها الجماعة نابع من شعوره بأنه غير مكره على فعل شيء أو تركه بصورة مباشرة وإنما هو شعور منه بمصلحته في المحافظة على سمعته داخل جماعته وبالتالي نجد الفرد يحاول أن يقوم بكل ما يجلب له رضا الجماعة وهذا لا يعني أنه ناكرا ذاته أو كابتا لميولاته ورغباته ، وإنما هو محاولة لتكيفها وفق المعايير والقيم السائدة.

ويلاحظ أن المعايير والقيم السائدة في الاسرة الجزائرية مستمدة في أغلبها من الشريعة الإسلامية وهذا ما يعطيها صبغة النفوذ والقوة وتعتبر القواعد الدينية إحدى الدعامات الأساسية لدوام ونفوذ المعايير والقيم الأخلاقية خاصة إذا كان الفرد ممتثلا للقواعد الدينية.

وتتمثل ميكانيزمات ومظاهر الضبط الأخلاقي في رغبة الفرد في تحقيق مصلحته المشتركة مع باقي أفراد جماعته ومحاولته إرضاء لجماعته والقيام بكل ما هو محبوب وموافق للشعور الاجتماعي .

كما تظهر ميكانيزمات هذا الضبط الذي يكون بصفة غير مباشرة في خوف الفرد من أن تنبذه جماعته وبالتالي يخسر مكانته ومصلحته داخلها، ويظهر كذلك الانضباط الأخلاقي في قيام الأفراد بالتعاون فيما بينهم ، وكذا الاحترام المتبادل بين أفراد الجماعة .

أما عن الامتثال فهو ذلك السلوك الاجتماعي الذي يستهدف الالزام باتجاهات معينة تستجيب لتوقعات الآخرين ، والتي تتجسد في مجموع القواعد والقوانين والقيم والمعايير المختلفة السائدة في مجتمع معين .

وإذا ألقينا نظرة على الانحراف فإننا نكوّن صورة واضحة عن الامتثال كون ان الانحراف هو ذلك العامل الذي يخالف معايير وقوانين وقيم اجتماعية معينة ، فعدم الامتثال يعني مباشرة الانحراف ، كما أن الامتثال لمعايير جماعة خارجية غير الجماعة الأصل يعتبر انحراف أو عدم امتثال

والسياق التفاعلي للحياة الاجتماعية هو الذي يمكننا من حصر الأفراد الممتثلين وغير ممتثلين للنظام الاجتماعي من خلال المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والسياسية والعسكرية .

8- *علاقة الامتثال الأسري بالتو افق الاجتماعي* :

سنتعرض في هذه الجزئية إلى علاقة الامتثال بالتوافق ، باعتبار أن هذا الأخير أوسع من الامتثال فهو مبني أساسا على إيمان الفرد بقواعد معينة بالإضافة إلى شعوره بحاجة إلى الامتثال أو التوافق مع المعطيات الاجتماعية لأن حاجته لا يمكن أن تحقق إلا في إطار مجتمعه.

إذ يعتبر الامتثال ذلك السلوك المطابق لتوقعات الآخرين والمساير للقواعد والمعايير الاجتماعية ، ويظهر في شكل استجابات تكون على شاكلة سلوكات الآخرين ، أو باستجابات تتحدد بعادات الجماعة ومعاييرها .

وقد يعرف الامتثال بأنه العمل على تدعيم مجموعة مستويات سلوكية من جانب الجماعة تعبر عن تقليد طوعي لنماذج شائعة للفعل في مقابل العمل العدواني السلبي .

ويشير المصطلح عادة إلى الامتثال للمعايير والتوقعات الشائعة في الجماعات التي يعتبر الفرد عضوا فيها.أما الامتثال لمعايير جماعة خارجية فهو في العادة عدم امتثال بالنسبة لمعايير الجماعة الداخلية .

إن الاستجابة الآلية والمتكررة لأفراد المجتمع تجاه موقف مثير معين يبين عن الإتجاه الاجتماعي الثابت نحو هذا الموقف ، ويطلق أحيانا على هذه الاستجابة المتميزة سلوكا ممتثلا .

وإذا عرجنا على تعريف (**بارسونز**) للانحراف –باعتبار أن الانحراف يلقي الضوء على السياق النفسي الاجتماعي للامتثال وعدم الامتثال – فإن الانحراف و ميكانيزمات الضبط يمكن أن تعرف بطريقتين فإما أن يكون الإطار المرجعي هو الفاعل الفردي أو النسق التفاعلي ، ولهذا يعبر الانحراف في السياق الأول عن اتجاه واقعي لدى الفاعل لكي يمارس سلوكا متعارضا مع بعض الأنماط المعيارية النظامية .

أما في السياق الثاني –النسق التفاعلي-فإن الانحراف هو اتجاه يظهر من جانب أحد الأطراف حين يمارس سلوكا من شانه أن يؤدي إلى اختلال التوازن النسق التفاعلي ، وعليه فالانحراف يعرف من خلال اتجاهه إما تغير حالة النسق التفاعلي ، وإما استعادة توازن القوى المعارضة ، وهذه الحالة الأخيرة هي التي تشهد ظهور ميكانيزمات الضبط الاجتماعي

لقد وجد مفهوم الامتثال مكانا خاصا له في أعمال علماء الاجتماع والمفكرين الاجتماعيين باعتباره حلقة هامة في استقرار النظام الاجتماعي والمحافظة عليه.

فكل أسرة تهدف بالدرجة الأولى إلى سيادة الاستقرار و الطمأنينة ويعتمد في ذلك عدة أساليب وميكانيزمات ضبطية ، وتكون هذه الأخيرة مجسدة إما في شكل ميكانيزمات تسهر على مراقبة السلوكات والعلاقات وتنفيذ العقوبات بما يحقق امتثال جميع أفراد الاسرة للنظام الاجتماعي.

وأما في شكل ميكانيزمات تتجسد على وجه الدقة في المعايير والقيم والآداب الاجتماعية (الخشاب، بدون سنة، صفحة 464) ،والمراقبة هنا تكون صادرة عن ضمير الفرد و بمحض إرادته شعورا منه بما سيلقاه من استهجان واستنكار لسلوكه السلبي وطمعا في الاستحسان والتقدير للسلوك الإيجابي .

وعليه فان امتثال الفرد سواء بضغط الميكانيزمات الرسمية أو غير الرسمية إنما هو شعور منه بمصلحته الخاصة والتي لا تتحقق إلا ضمن إطار اجتماعي

هذا وإن (بياجيه) يرى بأنه بالإمكان مواجهة نموذج الإعداد بنموذج النشاط المتبادل في أعماله عن الحكم الخلقي.

حيث يرى بأن يكون الحكم الخلقي لدى الطفل مثل سيطرته المتدرجة على العمليات المنطقية راجع إلى عمليات مستقلة لتطور البنى الإدراكية كما يرجعها أيضا إلى طبيعة النشاط المتبادل داخل المجتمع.

كما يرى بأن الإحساس بالاحترام المتبادل والإحساس بالعدالة والمتبادل والعقدة لا يظهر إلا في سن الثامنة إلى الحادية عشر عندما تبدأ رقابة الأهل في الضعف و الإختفاء حيث يبدأ الولد في الانخراط في مجموعات اجتماعية مختلفة ، وبالتالي تكثر علاقته وتتجاوز الأهل إلى المحيط الأوسع ، وهذه العلاقات والمعاملات الجديدة تقتضي معطيات جديدة

تختلف إلى حد كبير عن تلك السائدة في الأسرة وهنا تواجهه أوضاع لا يستطيع فيها تحصيل حقوقه وفرض احترامها وتقديرها إلاّ إذا قام هو الآخر من جانبه باحترام وتقدير حقوق الآخرين.

كما يرى (**بياجيه**) ((أن الفرد يميل إلى الامتثال وفقا للقاعدة العامة بحثا عن حلول ومخارج تظهر له أنها الأفضل والأنفع بفعل موارده ومواقفه ، وكذلك بفعل الوضع الذي يعيشه كما يتصوره أو يدركه بنفسه.)) (غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، بدون سنة، صفحة 48)

و إذا عرجنا على دراسات كينستون(Keniston) في هذا المجال سنجدها تبين بوضوح بأن بعض الشباب الذين ينتمون إلى أوساط عائلية متناسقة ومستقرة وموحدة ومحترمة نجد عندهم الامتثال ظاهر بوضوح .

إن الامتثال لا يشكل لا في صيغته الليبرالية ولا الكليانية حلا ملائما لمسألة التوافق التي جاء بها دوركايم بحيث أن التوافق يعطي الفرد المسوغات المطلوبة التي تجعله يستمر في التوافق مع بقية أفراد المجتمع كمنحه قدر معين من الاستقلال الذاتي ،وهذا عكس الامتثال الكامل والذي فيما يعتمده من ميكانيزمات لضمان امتثال الأفراد نجد الإكراه والقسر والجزاء والثواب ،وهذا سيجعل الفرد يشعر بنوع من الحرج تجاه هذا الأخير ، أي أنه يشعر بأن حريته مقيدة ومراقبة ولذلك فإنه حتما سيعمل بشكل أو بآخر على محاولة تحصيل بعض الاستقلال الذاتي.

وهذا الأمر يقودنا حتما –إذا سلمنا بمحاولة الفرد تحصيل الاستقلال لنفسه-إلى التكلم عن طبيعة المسيرة المعيارية التي توضع لنا،وهذا معناه أنه لا يوجد انفصال بين التوافق والانحراف فبعض المعايير الاجتماعية لا يمكن تطبيقها بسبب قسوتها المفرطة،ومعايير أخرى بسبب النقص في دقتها فعدد من المعايير ككلمة الشرف مثلا تكون من القسوة بحيث تؤدي إلى أن يفعل كل شيئ مقابل أن يحافظ على كرامته ومكانته الاجتماعية حتى وإن اقتضى الأمر أن يدفع حياته ثمنا لذلك.

وهذا بالإضافة إلى أن بعض المعايير المضطربة والضعيفة في الأنظمة المهنية والاقتصادية تفقد دقتها وقد تؤدي بها هذا إلى التناقض بما يضع الفرد في موقف يجعله يتجاهل أو ينتقص من قيمة هذه المعايير في روحها على الأقل .

ففي حالة ما إذا حافظ الفرد على هذا المعيار أو ذاك فإنه هنا يضحي بنفسه من أجل ذلك، أما في حالة ثانية فإن جهل الفرد بطبيعة هذا المعيار وما يستهدفه بالضبط يشق عليه يما يجعله في وضعية تحتم عليه خرقه أو تجاهله .

هذا بالإضافة إلى أن حصول فجوة أو اختلال بين القيم التي تتعلق مثلا برغباتنا وأفضلياتنا التي لا تكون محددة بشكل دقيق سواء من ناحية المحتوى أو من ناحية الطريقة المتبعة في الحصول على هذه الأفضليات،وفجوة أخرى بين المعايير التي هي أوامر يجب تجسيدها في العمل والتفكير والشعور الملموس نسبيا يخضع تحقيقها من عدمه إلى مجموعة عقوبات تسلطها مؤسسات المجتمع فإن التوافق هنا لا يؤمن توافق المعتقدات والمشاعر المشتركة،أما في جانبه العلمي فإنه سيفترض لهم أصولا للعقوبات وسلطات تحكيم وتنفيذ.

فارتباط المعايير بهذه الجوانب الثلاثة سيؤدي لا محالة إلى إيجاد ثغرات عديدة للانحراف،وهذا راجع لطبيعة هذه المعايير من حيث الشدة والتعقيد أو قليلة الوضوح .إما لأن العقوبات تكون بالشدة والقسوة أو عدم الكفاية وإما من جهة أخرى كون الحكم يكون شديد التسامح أو قليل الوضوح.

إن النظام المعياري والقيمي المتناقض لا يمكن لأي سلطة أن تفرضه على الوعي الجماعي،ولا يمكن لهذا الأخير استيعابه وعلى الأقل ينتقص من قيمته،وإذا سلمنا بهذا فإن المجتمع سيقع في حالة من اللاشرعية توجب على السلطات اللجوء إلى وسيلتين أساسيتين وذلك أما عن طريق القوة وممارسة العنف وتحديد القطاعات المسموح للمصالح الخاصة

التحرك فيها بكل حرية بالإضافة إلى اعتماد إكراه الأفراد بالقوة على تنفيذ الأوامر،فحالة اللاشرعية هنا تولد لدى السلطات حالة من الشك في عدم الطاعة،وفور لجوءها إلى الوسائل التعنيفية فإنها لا محالة سيؤدي ذلك إلى الانحراف وهو ما يزيد في تفتيت المجموعة أو المجتمع الذي يفتقد إلى عوامل الوحدة، وضرب الشرعية و إلى بروز علاقات القوة ، أو العودة إلى الحالة الطبيعية وإلغاء المجتمعية أو المدنية، فالفرد الذي تملى عليه أوامر بأن يطيع تعليمات متناقضة تحت تهديد العقوبة يكون أمامه طريقتين :إما الانسحاب السلبي،وإما اللجوء إلى العدوان المفرط ،فالفرد هنا يتهرب من هذا الوضع المصنوع إما بالفرار أو بالمواجهة والفرار يكون إما فرديا وهو العزلة والابتعاد عن المجتمع، وإما يكون في شكل انخراط في صفوف مجموعة معينة التي تسعى إلى التخلص من بيئة سائدة وذلك عبر الذوبان في هذه المجموعة وهذه الممارسات إذ تكون محاطة بطابع السرية خشية العقاب.

9- الأسرة وقيم الاندماج الاجتماعي :

الاندماج في علم الاجتماع هو عملية نفسية اجتماعية أساسية لدمج الأفراد في المجتمع،وعن طريق هذه العملية يستدمج الفرد القيم والمعايير والمصالح الجماعية.ونجد عدة مفاهيم تكاد تؤدي نفس معنى الاندماج ومنها الإدماج الذي يشير إلى امتزاج جماعة"عنصرية أو سلالية مع جماعة أخرى عن طريق الزواج المتبادل بينهم وكذلك نجد مفهوم الاستدماج الذي يعني"موافقة الفرد على اتجاه معين أي قيمة معينة يقتنيها شخص أخر أو جماعة باعتبارها جزء من ذاته.إن الاندماج كمفهوم استعمل من طرف العديد من الباحثين ولكن لكل اختصاصه ومجال بحثه.فالبحث " محمد على محمد"في دراسة له بعنوان "المجتمع المصنع " عرف مفهوم الاندماج بأنه" التكامل الذي يحدث بواسطة القبول الاجتماعي في الجماعة" ،إذ أنه ربط مفهوم التكامل لكون الفرد لا يقبل في جماعته إذ لم يحترم عاداتها ومعاييرها ،أي على الفرد أن يمثل هذه الجماعة ويتكيف معها،وبذكر مفهوم التكيف فهو كذلك قريبا من مفهوم الاندماج ،لأنه بتكيف الفرد والجماعات يتولد للمجتمع المنظم،ويسترك الفرد اشتراكا إيجابيا في وجوه نشاط هذا المجتمع. ويرى **آلان توران** في دراسته المعنوية"العمال من أصل زراعي"-تعرض إلى الفرق الموجود بين التكيف والاندماج فيقول:"ان التكيف لا يعني بالضرورة الاندماج ،إذ يستطيع العامل أن يتكيف مع الآلة لتحسين أداء عملية إنتاجية معينة،دون أن يندمج اندماجا كليا مع جماعات العمل والتنظيم الصناعي و الاندماج هو عملية نفسية اجتماعية أساسية التي عن طريقها نحاول دمج الأفراد مع الجماعة.

وبمقتضى هذه العملية تنشأ علاقات بين الطفل والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه سواء كان زملائه او المحيط الاجتماعي الواسع أو أسرته،ويترتب على هذا حصوله على جميع حقوقه كما عليه أن يقوم بواجباته فبالاندماج يتشخيص الفرد بقيم مصالح الجماعة ،وبالتالي يتضامن مع مجتمعه "بقدر ما يزداد التضامن الاجتماعي تزداد درجة الاندماج (غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، بدون سنة، صفحة 281)".

و تعتبر المجتمعية كلمة ذات تاريخ طويل و كان لها الفضل في أن تناولها عدة علماء ومفكرين اجتماعيين بالبحث والدراسة والتحليل،لقد جاءت نتاج تفسير مغلوط (لجيدينجز Giddinzs) في اعتماده على Socialization بالإنجليزية كترجمة لفكرة Ftung Vergesellscha فهي مفردة سوسيولوجية كلاسيكية،وكان ظهورها سنة 1937حين ظهر موجز علم الاجتماع لسوترلاند Sutherland و wood ward فهي تشير إلى تمثيل الأفراد واندماجهم في المجموعات الاجتماعية المركزية لدى دور كايم(William, 1970, p. 185)

إن مفهوم المجتمعية يمكن تمثلها كعمليات إعداد للعناصر الاجتماعية ضمن إطار وبيئة اجتماعية يؤدي بالفرد إلى استنباط القيم والمعايير والمواقف والأدوار والمعارف والمهارات اللازمة ، التي تجعله يندمج لاحقا في بيئته الاجتماعية الواسعة سواء في شقها الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي....الخ.

فبطريق هذه العمليات نصل إلى تحقيق ترابط واندماج الطبقات الاجتماعية والقيم السائدة فيها.فإذا عدنا مرة أخرى إلى أعمال (**بياجيه** PIAAGET) حول تكون الحكم الخلقي ، والذي يرى فيه بأنه من الممكن مواجهة نموذج الإعداد بنموذج النشاط المتبادل فإن تكوّن

الحكم الخلقي لدى الطفل كسيطرته المتدرجة على العمليات المنطقية مرتبطة أساسا حسب رأيه بعمليات مستقلة لتطور ونمو البنيات الإدراكية ،ولكنها كذلك قيم ومعايير واضحة في ذهنه عن ما صادفه في أثناء نشاطاته المتعددة والمتنوعة مع الآخرين، زيادة على علاقاته مع أهله بما يفيد في الاندماج اجتماعيا ويحقق مصلحته المشتركة مع بقية أفراد المجتمع. ف **بياجيه** يرى بأن نموذج النشاط المتبادل أكثر واقعية وأكثر مردودا من نموذج الإعداد بوصفه يعطى المجتمعية معنى تكييفا.فعن طريق الموارد الادراكية والمواقف المعيارية الناتجة عن العملية المجتمعية يتم توجيه الفرد اجتماعيا .

فنموذج النشاط المتبادل داخل الاسرة يتجاوز ويستبعد التصرفات و السلوكات المكتسبة بصورة آلية في نموذج الإعداد،فهو يؤدي بالفرد إلى ضبط سلوكاته وفقا لمصالحه التي يدركها بنفسه في أثناء علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية.

والاندماج الاجتماعي الناتج عن العملية المجتمعية حسب **"بياجيه"** لا يعني خضوع الفرد للآخرين والعمل على أداء الواجبات وخدمة الآخرين واستبعاد مصالح الفرد وحاجاته، إنما يكون بطريق شعور جماعي يتشكل لدى الجماعة التي تجمعها مصالح مشتركة تجعلها تعمل على المحافظة على تماسكها وضمان ديمومة نظامها.والسبيل الناجح لذلك،هو ذلك الذي يعتمد على ضمان استبطان الأفراد للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة بما يحقق اندماجها في نظام واحد يجد فيه كل فرد حقوقه ولكن في المقابل عليه تقدير واحترام حقوق الاخرين.

فإذا تطرقنا إلى بعض النظريات الماركسية الجديدة فإننا نجدها تفترض أن استبطان القيم والمعايير يكون بشكل كاف وكامل بعمليات المجتمعية .كما يرون بأن للطبقة المهيمنة كل السلطة على ضمان تعريف القيم المشتركة بن أفراد المجتمع،أي أن الأفراد المهيمين عليهم ينفذون بشكل آلي وبرضاهم مصالح الطبقة المهيمنة بما يتعارض مع مصالحهم وهو ما يؤدي إلى الصراع الطبقي ، وهذا عكس ما جاء به **بياجيه** في كلامه عن النشاط المتبادل الذي يكون فيه استبطان القيم ناتج عن التفاعل وعن تقدير الحقوق والواجبات ، أي لكل فرد حقوق فإذا كانت البيئة المحيطة بالطفل بيئة صالحة ومحترمة فإنه بلا شك يستطيع التكيف والاندماج في مجتمعه بكل سهولة ،كما تذهب إليه دراسات" **كنيستون** Keniston "من أن الأفراد المنتمين له وعليه واجباته التي هي حقوق للآخرين ففي هذا الإطار يكون استبطان التراكيب المعيارية و الادراكية التي تنتجها عمليات المجتمعية أمرا سهلا لعائلات محترمة وموحدة ومتناسقة يظهرون كل الاندماج في قيم ومعايير مجتمعهم ، وهو راجع إلى قيم حسبه مستبطنة بعمق الشخصية في سماتها الأساسية، فكما أن الأفراد عن طريق نموذج النشاط المتبادل يستنبطون قيما بشكل سهل وبدون إكراه فإنهم يستنبطون في المقابل بطرق إكراهية والتي نجدها في حال نموذج الإعداد.

فالمجتمعية تؤدي إذن وفق هذه الرؤى إلى استبطان القيم والمعايير و البنى الادراكية والمعارف العلمية،كما تؤدي بغرض التدريبات الجسدية والادراكية إلى اكتساب واستيعاب قابليات معينة، هذا وان النجاح الذي تحققه المعايير والقيم يكون

نسبيا كونها قابلة للتغير والتبدل والشدة والضعف حسب الظروف والبيئات المختلفة التي يمر بها الفرد في العمليات المجتمعية،وهي مرتبطة إلى حد كبير بالوضع الذي يحتله الفرد في المجتمع،وهذا الأمر يقودنا إلى الكلام عن نوعين من المجتمعية مجتمعية أولية والتي يكون فيها وهي خصوصا في مرحلة الطفولة ،وكذلك مجتمعية ثانوية والتي ستعمل على إعادة النظر الجزئية في المجتمعية الأولية في مراحل النمو اللاحقة كمرحلة المراهقة إلى باقي الحياة، ويمكن أن نخلص إلى أن عمليات المجتمعية سواء في شقها الاعدادي أو القيام والمعايير والأعراف والآداب السائدة في المجتمع ،كما تقوم بإعدادهم لمختلف نواحي الحياة العملية بما يؤدي بالأفراد إلى الاندماج بكل سهولة في الحياة الاجتماعية وهذا الأخير يعتبر أمر أساسي في الحفاظ على النسق الاجتماعي ووحدته الثقافية والاقتصادية والسياسية، فثمة إتجاهان يعرفاننا بكل وضوح بهذا الموضوع هو الاتجاه المقارن والذي يميل إلى خلط الجماعية والاندماجية التي تتجم عن تجمع الأفراد أو تعايشهم مع المؤسسات التي تنظم هذا التعايش،وثمة كذلك اتجاه آخر وهو يتعلق بتنوع المجموعات ويهتم فيه عالم الاجتماع بالوحدة الجوهرية للمجموعة ،فئة لها دراسات تاريخية نشوئية عن المجموعات غير متمايزة وصولا إلى المجتمع الحديث ،ويكون الاندماج هنا حصيلة تكون ومعايشة تاريخية للأفراد يتوارثون فيها والمعايير والتعليم،كما نجد فئة أخرى دراستها انصبت على العناصر المكونة للنشاط المتبادل في المجتمع،والذي يبذل فيه الفرد جهده لاستخلاص الصلة الجوهرية التي تربطه بالذين يتعامل معهم لتكون له المرجع الذي سيربطه بهم.

فالعمليات الاجتماعية التربوية الأسرية إذن أساسية بحيث تعمل على إندماج الأفراد في بيئتهم الاجتماعية سواء كان بنموذج الإعداد أو بنموذج النشاط المتبادل أو المتفاعل وهو يعتبر ذا مردود أفضل في حتمية الأفراد.

إن المفاهيم السوسيولوجية المختلفة كالتشارك الاجتماعي والدخول في علاقة اجتماعية والتأهيل الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية ترشدنا إلى تاريخ معقد لاستعمال مصطلحات : Vergesells Chaftug, Socialization. Socialisation في العلوم الاجتماعية الكلاسيكية منذ ظهور كتابي سوفر لاند وفودوارد عام 1937.

وهذا المفهوم السوسيولوجي يعني استيعاب واندماج الأفراد في المجموعات والزمر الاجتماعية المختلفة سوسيولوجية حديثة المنشأ ومركزية عند دوركايم (اوبير، بدون سنة ، صفحة 644).

فمفهوم التأهيل الاجتماعي الأسري أو الاستيعاب الاجتماعي للأفراد هدفه إدماجهم في نظام متناسق وموحد من القيم والمعايير وتكوين

لديهم نوع من التفكير المشترك،فهذا يلقى رواجا كبيرا حاليا في دراسات علماء الاجتماع التي تتناول الأنماط المختلفة المتعلقة بتعليم الفرد وتربيته خاصة في المراحل الأولى من حياته والتي يكون فيها الاستعداد للتلقي كبيرا وتكون فيها التربية عملية هامة تطبع شخصية الأفراد وتكونها حسب ما يريده المجتمع.كالتربية اللسانية والمعرفية والرمزية والمعيارية والعرفية إلى غير ذلك من الأمور التي تهم تكوين الفرد وضمان اندماجه اجتماعيا.وقد اتجهت بعض الدراسات إلى وصف المراحل الأساسية في المسارات المختلفة للتأهيل الاجتماعي،والتي تتعلق بالثقافات والتكوينات والمميزات الخاصة بالمجتمع.

و تشعب الدراسات السوسيولوجية وتعددها المهتمة بأنواع التأهيل الاجتماعي ومساراته المختلفة ظهّرت إلى الوجود بشكل كبير علوم لها اختصاصات مختلفة داخل هذا العلم الاجتماعي،ومن هذه الدراسات نذكر علم التأهيل الاجتماعي السياسي الذي أصبح موضوع بحث مميز،كما نذكر في هذا المجال أيضا علم تأهيل الزمر الاجتماعية والذي يتناول بالدراسة للطبقات الاجتماعية ومختلف الفئات الاجتماعية

المهنية ،وكذا الجنسين كما يتطرق بالدراسة إلى اللغة النخرية واللغة الشعبية كما هو واضح في أبحاث **"رنشتاين"** حول علاقات التبعية .

كما توجد العديد من الدراسات العلمية الاجتماعية التي تدعي الاختصاص في شؤون التأهيل الاجتماعي لكنها غير متماسكة منهجيا ونظريا،والأهم أن هناك أمرين هامين متعلقين بمسار التأهيل الاجتماعي على أنه ضرب من ضروب الترويض والتدريب أو السياسة أو تربية الولد،والتي تكون فائدتها في استنباط الفرد للقيم والمعايير والأعراف والمواقف والأدوار والمعارف وحسن التصرف(آداب الحياة) التي تكون على شكل برنامج دقيق يوضع للتنفيذ بشكل آلي نسبيا فيما بعد والذي مفاده إدماج الفرد في الحياة والنظام الاجتماعي.والتأهيل الاجتماعي بهذه الرؤى والتصورات وجد له مجالا خصبا في دراسات سوسيولوجية كثيرة.

وفي الجهة المقابلة لهذه التنشئة أو الترويض نجد التفاعلية أو التأهيل الأسري عن طريق التفاعل وربط العلاقات والنشاطات بين الأفراد .والتي ترجمها مرة أخرى في تطبيقاتها إلى أعمال **بياجيه** عن الحكم الخلقي فالتأهيل الأسري بطريق التفاعل والتبادل هو الأصلح والأنفع والأنجع باعتباره أكثر مرونة وواقعية وأكثر تأثيرا في مسار التنشئة-دطريق الترويض لأسباب عديدة يمكن أن نذكر منها في مقام أول أنها تجعل من التأهيل الاجتماعي يتصور كأنه مسارات تكييفية إدماجي (خليل خ.، بدون سنة ، صفحة 51)

ويمكننا كذلك أن نذكر في المقام الثاني أن نموذج التفاعل لا يتلازم فقط مع فرضية نظرية الحدود القصوى والتي تقول بأن الفرد يسعى في أوضاع خاص ومعينة إلى تكييف سلوكاته وتصرفاته في أحسن وأفضل وجه مع خياراته وأولوياته ومصالحه الخاصة كما يدركها نفسه،بل يسمح هذا النموذج أيضا باستيعاب هذه الفرضية وتضمنها وإعطائها التفسير الواضح واللازم في إطاره.

كما يسمح نموذج التفاعل الأسري بشكل يسير وبسيط وهام بالإحاطة بإمكانيات ودرجات استبطان واستيعاب التراكيب المعرفية والمعيارية التي نتجت عن طريق مسار التأهيل الاجتماعي الأسري ومعرفة مدى درجة الاندماج الاجتماعي للأفراد ومدى تكيفهم مع الوضع الاجتماعي السائد بالنظر إلى السلوكات التي تصدر عنهم في أثناء تفاعلاتهم وتبادلاتهم مع بعضهم البعض وتأثير ذلك على الحياة والبناء الاجتماعيين بصفة عامة.

هذا وإن نموذج التفاعل الاجتماعي يعطينا إمكانية تمييز القيم،والمعايير المستبطنة عن طريق المسار الاكراهي والإلزامي.

كما أن مسار التأهيل الاجتماعي الأسري يجعل الأفراد يستبطنون القيم والمعايير والأعراف والآداب العامة فإنه من جهة أخرى يمكنهم من البنيات المعرفية والعلوم التطبيقية ،كما يعطي بعض التلقينات المعرفية أو البدنية المختلفة التي تؤدي إلى إكتساب استعدادات ومهارات خاصة بالإضافة إلى أن بعض هذه التلقينات المختلفة تؤدي إلى التمكن من أساليب وإجراءات عامة قابلة للتكيف بشكل نسبي بشكل غير محدود طبقا للأوضاع السائدة ووفقا لتنوعها وتغيرها.

كما تظهر فاعلية نموذج التفاعل الاجتماعي الأسري في كونه يسمح لنا بتمييز التنشئة الاجتماعية الأولى التي تشمل مرحلة الطفولة ،والتي هي حجر أساس في تكوين شخصية الفرد خاصة من الناحية الاجتماعية والنفسية،عن التنشئة الاجتماعية الثانية وهي تسمى ثانوية وتمتد على مرحلتي المراهقة والرشد ودور هذه الأخيرة كبير في تعديل الآثار التي تركتها التنشئة الأولى.

ويسمح التفاعل الاجتماعي الأسري على وجه العموم بتحليل ومعرفة الأبعاد و الأسباب التي أدت إلى قيامه و بهذا الشكل أو ذاك ، والذي يندرج ضمن نظرية تحليل الفعل .

هكذا نرى أن مسارات التأهيل الاجتماعي الأسري المختلفة تعطينا الميكانيزمات اللازمة لوضع إطار وبرنامج تربوي وتأهيلي متكون من التراث الاجتماعي الذي من خلاله سندمج الأفراد في مجتمعهم وتضمن محافظتهم على تراثهم ونظامهم الاجتماعي موحدا متناسقا ومتماسكا، ممثلا للمحضن الام والداعم الاساسي في عملية التنشئة الاجتماعية .

10-الصعوبات التي تواجه الأسرة في نقل القيم والمعايير الاجتماعية :

تهدف الأسرة أساسًا لاستمرار وبقاء الجنس البشري من خلال إنجاب وتربية الأطفال و مجتمعية الأطفال والتي تعني بتنشئة الأطفال منذ الميلاد وفي مرحلة الرشد ورعاية النساء في فترة الحمل وحضانة الأطفال و تقديم مصدر للعلاقات المتعمقة وتقديم جماعة مرجعية أساسية للانتماء وتحقيق الهوية الذاتية وكذا خلق واستمرار وحدة اقتصادية و وحدة عملية مع تقديم الرعاية للوالدين في مرحلة الهرم.

وبشيء من العمق والنظرة التكاملية فإن أهم وظائف الأسرة تتمثل في اشباعات الفرد و تحقيق انجازات المجتمع مع تنظيم السلوك الجنسي والإنجاب وإعالة الأطفال وتربيتهم وتحقيق الوظيفة النفسية للأبناء والأزواج على حد سواء كل هذا يحتاج من العائلين للأبناء أن يتمتعوا بقدر من الاستعدادات النفسية والاجتماعية والاقتصادية التحضيرية لحمل هكذا أعباء .

ومع تنوع أساليب التنشئة الوالدية الغالبة في مجتمعاتنا العربية والجزائرية بالخصوص فإن أسلوب الرفض : Rejection Style والذي يدركه الطفل من خلال المعاملة الوالديه شعورا منه بأنهما لا يتقبلانه, ولا يبديان له مشاعر الأمومة والأبوة والحنو, ولا يحرصان على مشاعره , بل العكس هو ما يحدث,حيث يشعر الطفل بالبعد بينه وبين أبويه, وأسلوب التحكم Control Style فمن خلال معاملة والديه يحس الطفل في هذا النوع أنهما يقيدان حريته و نشاطه,حرية التعبير عن نفسه وعن المشاعر و كذا أسلوب الإهمال:Negligence Style فمن خلال معاملة والديه يدرك أنهما يهملانه ولا يبران له اهتماما قط فهو لا يجد استحسانا لتصرفاته او استهجانا لها. وفي هذا الأسلوب لا يشعر الطفل بالوالدين على أنهما قوة تربوية موجهة و أسلوب القسوة:Cruelty Style وهو الذي يعكس ضعف شخصية المربي وعدم قدرته على المتابعة أو المرافقة والدنو والحنو والصبر والرفق بالطفل فالتعنيف والعقاب والترهيب في نظر المربي أقصر سبيل نحو التربية .

خاتمة :

كل هذه الصعوبات تتطلب من الجهات ذات العلاقة بالأسرة والطفل والتربية والتأهيل الاجتماعي حكومية كانت أم غير حكومية أن تجد ميكانزمات تؤكد لى ضرورة تكوين وتأهيل الشباب المقبل لإنشاء بيت وأسرة وكل شخص مقبل على الإعالة والتربية أن يتلقى ولو القسط القليل من أبجديات التربية ,

قائمة المراجع:

- Emilio William. (1970). ***dictionnaire de sociologique***. paris: ED Marcel rivière.
- http://www.fao.org/wairdocs/af196a/af196a00.htm
- أحمد الخشاب. (بدون سنة). ***الضبط الاجتماعي*** . مصر : مكتبة القاهرة .
- بوخلجة غياث. (الجزائر 1984). ***الأسس النفسية للتكوين ومناهجه*** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

- حمودي أحمد خليل. (2009). ***التنشئة الاجتماعية والأسرة***. السعودية.
- خليل احمد خليل. (بدون سنة). ***المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع*** . بيروت لبنان : دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع .
- روس E.ROSS. (1989). ***قاموس علم الاجتماع*** . بيروت : دار العلم للملايين .
- رونيه اوبير. (بدون سنة). ***التربية العامة***. لبنان: دار العلم للملايين.
- سامية محمد جابر. (2000). ***علم الاجتماع المعاصر***. لبنان: دار النهضة.
- عبد الله محمد عبد الرحمن. (2003). ***النظرية في علم اجتماع*** . مصر : دار المعرفة الجامعية .
- عماد عبد الرحيم زغول. (2006). ***نظريات التعلم*** . الأردن : دار الشروق .
- محمد الجوهري وعبد الله الخروبجي. (1980). ***مناهج البحث العلمي*** . جدة : دار الشروق .
- محمد عاطف غيث. (1985). ***قاموس علم الاجتماع*** . القاهرة : دار المعرفة .
- محمد عاطف غيث. (بدون سنة). ***المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي***. الاسكندرية: دار المعرفة.
- محمد على محمد. ***المجتمع المصنع***. مصر: القاهرة.
- مصطفى العرضي. (1985). ***التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الإنحراف*** . الرياض : المركز العربي للدراسات الكندية .
- منجد اللغة العربية. (2001). ***منجد اللغة العربية*** . بيروت : دار الشرق .

.

- Kim, S., Colwell, S.R., Kata, A., Boyle, M.H. and Georgiades, K. (2018) '**Cyberbullying victimization and adolescent mental health: Evidence of differential effects by sex and mental health problem type'**, Journal of youth and adolescence, 47(3), pp. 661-672.
- Lindahl, M.G. and Folkesson, A.-M. (2012) '**Can we let computers change practice? Educators' interpretations of preschool tradition', Computers in Human Behavior**, 28(5), pp. 1728-1737.
- Plumb, M. and Kautz, K. (2016) '**Barriers to the integration of information technology within early childhood education and care organizations: A review of the literature'**, arXiv preprint arXiv: 1606.00748.